في الطائفي والوطني

1

[رشيد شقير](http://www.annahar.com/author/7518-%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D8%AF-%D8%B4%D9%82%D9%8A%D8%B1)

9 آب 2016

لا يكفي أن ننتمي إلى وطن واحد كي نكون موحدين و"مواطنين". فالوحدة تتطلب هوية جامعة تحدد إنتماء "المواطنين" إلى "شعب" و"أمة" مجسّدين في دولة تؤطرهما. ولا شروط لهذه الهوية، ولا وسيط، وإنما هي تنجم عن قناعة المنتمي إليها، وهي قناعة تولد عبر التربية "الوطنية" أو "المدنية"، فضلاً عن المؤسسات الاجتماعية التي تساهم في التربية، وعلى رأسها الأسرة.
والواقع اننا لم نبلغ بعد، نحن اللبنانيون والعرب، هذا المستوى من الهوية، حيث إننا ننقسم إلى هويات، ليس فقط "وطنية" (أو "قطرية"، بحسب التعبير القوموي)، وإنما مناطقية وطوائفية وقبلية داخل "الوطن الواحد". وهذه هويات موروثة، وتعيد إنتاج نفسها عبر مؤسسات "الدولة".
هي هويات موروثة، بحيث إنها تستلهم أصولها المؤسِّسة وعلاقات بعضها بالبعض الآخر عبر تاريخها، ومنها علاقات التمايز والاستعلاء والتناحر. وتالياً، فإن لغة الحوار والتفاهم و"المصلحة المشتركة" لا حيّز لها في أدلَوْجاتها، فالأنا عندها مصفحة بالعقيدة الدينية (أو المذهب) المكتملة والنهائية، بما في ذلك الموقف السياسي الذي يُفترض به أن يحفظ الهوية الجماعية ويحميها من التسلل الخارجي الذي يحمل إمكانات تشويهها، فالنزاع بين الجماعات يعزز كياناتها، ولو تطلب الأمر طلب "الحماية" الخارجية، ليس فقط من "المرجع" المذهبي (ما يؤكد على أن الهوية الجماعية تتجاوز الحدود "الوطنية")، وإنما الخارج المختلف "ثقافياً" (أو حتى "الملحد": الغرب مثلاً) أيضاً.
قلنا إن النزاع بين الهويات غير الوطنية (الطائفية والعشائرية)، والذي تطلقه القوى الطائفية يعزز كياناتها. والحق إن هذا النزاع ينشأ في نظام سياسي استبداداي الذي هو طائفي وعائلي بطبعه، وتتقاسمه قوى طائفية، بغض النظر عن كون هذه الطائفة أو تلك هي الغالبة فيه، إذ إن "تفاهم" هذه القوى (القسري و/ أو "التوافقي") يمنحها الفرص المناسبة لإعادة إنتاج الهوية الطائفية بفضل مؤسسات هذا النظام نفسه "المتسامح" مع الطوائف والأديان، ذلك أن دستوره ومؤسساته تؤكد على تمايز الهويات الجماعية من ناحية، وعلى التمييز بينها بحسب توزيع معين لها في السلطة والمؤسسات. وهذا التمييز يصبح مصدراً للنزاع بين القوى الطائفية كلما تبدلت التوازنات الاجتماعية الداخلية والمناخ السياسي الخارجي.
إن القوى الطائفية (بما فيها الإسلاموية) الوليدة في ظل هذا النظام الاستبدادي - الطائفي هي التي تحض على النزاع لقلب موازين "الغلبة" أو "المحاصصة"، كلٌّ لصالحه. وفي هذا النزاع لا بد من خطاب سياسي "رمزي" مناسب يقوم على لغة الاستفزاز والقدح والذم والتحقير، فضلاً عن الإقصاء والتكفير. وهو خطاب تبادلي يتضمن فعلاً ورد فعل موازٍ.
إنه لفي هذين الفعل ورد الفعل الطائفيين، وما يوازيهما من عنف مسيطَر أو غير مسيطَر عليه، تكمن آليات تكريس الهوية الطائفية والمناطقية بصفتها آليات دفاع عن الكينونة الاجتماعية، وعن الحق فيها الذي يعمل الطرف المقابل على سلبه. وتالياً، فإن الصراع الطائفي (السني - الشيعي، والمسلم - المسيحي، وغيرهما) يحمل مخاطر التمزق المجتمعي، وخصوصاً أن تجرتنا التاريخية أثبتت أنه تدميري وعبثي من ناحية، ولا يفضي إلى وحدة وطنية ودولة تؤطرها من ناحية أخرى.
الهوية الوطنية (والقومية) لا تتحقق لمجرد إنتاج تعبيرها الرمزي (الفكري أو "الثقافي")، وإنما عبر تجسيد الرمزي في الاجتماعي أيضاً، والإنخراط في الحركة الاجتماعية - السياسية القادرة على جذب الفئات العديدة المنفلتة من الهويات الموروثة ودمجها في مشروع وطني. وهنا تكمن الثورة الحقة في بلادنا.
لذا، فإن الحركة الوطنية الحقة تتجنب لعبة الصراع هذه، إذ لا بد أن تتجه نحو فعل مواطني يتجاوز حالة التمزق الجماعي، ويعبر الجماعات في الخطاب والممارسة والتنظيم والحضور الشعبي، وذلك في سياق وطني وديموقراطي وعلماني. أما التبرير التكتيكَوي الذي يفاضل بين طائفة أقرب إلى "الوطنية" وأخرى أبعد منها، فإنه يساهم في تعزيز هذا التمزق والعوائق التي تحول دون الأهداف الوطنية، علماً أن خطابات معظم القوى الطائفية تنفي أنها ذات ميول طائفية.